مدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي بدولة الكويت

الباحث : د. حامد علي حامد الضعينة

د. حامد علي حامد الضعينة، أستاذ مشارك، قسم التدريب المكتبي، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مدى إدراك القيادات في الإدارة العليا بالقطاع الحكومي في دولة الكويت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهدفت إلى تحليل العلاقة بين إدراك هذه القيادات للأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر والمعوقات التي قد تحد من جذب تلك الاستثمارات. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إدراكًا إيجابيًا من قبل الإدارة العليا في الجهات الحكومية لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجالات مثل زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتوطين التكنولوجيا، وتطوير المناخ التنظيمي، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتحسين الأجور والرضا الوظيفي. كما كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك هذه الأهمية استنادًا إلى متغيرات الفئة العمرية وسنوات الخبرة، في حين لم تُسجل فروق دالة إحصائيًا بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل النوع، الجنسية، المؤهل الدراسي، أو طبيعة الوظيفة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين إدراك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمعوقات التي تحد من جذب تلك الاستثمارات، لم تُظهر الدراسة وجود ارتباط دال إحصائيًا بينهما، وإن كانت قد كشفت عن وجود علاقة سالبة غير دالة إحصائيًا بين بعض المحاور مثل تنمية الموارد البشرية وتحسين الأجور والرضا الوظيفي وبين المعوقات. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات أكثر مرونة لجذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تحسين المناخ الاستثماري في الكويت من خلال تيسير الإجراءات، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لدعم المشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى تذليل المعوقات التي قد تعترض عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا أساسيًا من محفزات الاقتصادات الوطنية والدولية، حيث تتزايد حاجة جميع الدول إلى هذه الاستثمارات. وقد تناول العديد من الكتاب والباحثين المقومات التي تساهم في زيادة قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، سواء المباشرة أو غير المباشرة. وتعتمد قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية على عدة عوامل رئيسية، منها: الكفاءة الاقتصادية، والقدرة التنافسية، ومعدل الإنتاجية وجودة العمل، والانفتاح الاقتصادي وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات العامة، وفاعلية القوانين واحترامها، وطبيعة النظام السياسي ومدى احترام الحريات الفردية، والسلوك الاجتماعي واحترامه للآخرين، فضلاً عن الإبداع والمبادرة.

على الرغم من أن الكويت تمتلك فوائض مالية كبيرة، إلا أنها تدرك أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تتجاوز قضية التمويل لتشمل توطين التكنولوجيا والابتكارات، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق أهداف التشغيل وتنويع مصادر الدخل والتنمية. كما أدركت دولة الكويت أن تحسين بيئة الاستثمار هو عملية مستمرة ترتبط بالتطوير الدائم للبيئة التشريعية والإجرائية، مع مراعاة التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك التركيز على اكتشاف مواطن القوة والضعف والإمكانات والتحديات، والعمل على التعامل الإيجابي معها. وفي النهاية، يهدف هذا كله إلى تحسين الوضع التنافسي للكويت كدولة جاذبة للاستثمار مقارنة بدول المنطقة والعالم.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال احتدام المنافسة بين مختلف دول العالم على جذب الاستثمارات الأجنبية، وإدراك الدول بضرورة إحداث تغيرات في سياساتها الاستثمارية وخاصة المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف تنظيم وتوجيه صائب لتلك الاستثمارات بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي، والتنمية التي تطمح الدول إلى تحقيقها، وانطلاقا من تــزايد الاهتمام نحو ظاهرة الاستثمار الأجنبي الــمباشر في السنوات القليلة الماضية، كما تنبع أهمية الدراسة من ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية و الدول المتقدمة على حد السواء من أجل جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت، بما في ذلك حجم هذه الاستثمارات وأهم القطاعات الجاذبة لها. كما تسعى الدراسة إلى استعراض جهود دولة الكويت في توفير المقومات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتركيز على كيفية تحسين البيئة الاستثمارية فيها.

علاوة على ذلك، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى إدراك القيادات العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تذليل المعوقات التي قد تعترض هذه الاستثمارات. كما سيتم تناول أثر هذه الإدراكات والجهود الحكومية في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يحملها الإستثمار الأجنبي المباشر في طياته، لذا إتجهت العديد من الدول إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية، ولاسيما المباشرة، وقد تم فتح الطريق لتلك الإستثمارات بواسطة العديد من السياسات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الإستثمارات تحت ما يسمى بسياسة الإنفتاح الإقتصادي وغيرها ، مما ترتب عليه زيادة أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي زادت بنسبة كبيرة جدا كنتيجة لتزايد التشابك في العلاقات الإقتصادية الدولية وأصبحت كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية تتسابق بكل قوتها من أجل إستقطاب تلك الإستثمارات.

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب متعددة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، فقد عرفته (**ضمان ، 2013**) بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه **بالمستثمر المباشر**، في **اقتصاد آخر** على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى

مؤسسة الاستثمار المباشر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ، وعرف أيضاً بأنه " ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار إنتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر " (**الدباس ، 2006**).

ويرى (**الجميل ، 2000**) بأنه " توظيف وتنمية رأس المال الأجنبي في دولة أخرى عبر الحدود الوطنية على شكل أصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية ويكون الإشراف على إدارتها من الطرف الأجنبي الذي يتخذ شكل الفرد أو مجموعة أفراد (شركة) ويقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية، ويعد أحد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي مركزها البلد الأم، أو إنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حقه في الإدارة (**مبروك، 2007**).

على ضوء ما سبق نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اختصار أهم ضوابط احتساب الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة عناصر أساسية: العنصر الأول: إمتلاك المستثمر لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة، إي وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، مما تعطي له حق في التصرف فيها، والعنصر الثاني: قدرته على التأثير في إدارة المشروع من خلال ما يملكه المستثمر من قوة تصويته تحقق أهدافه، العنصر الثالث: إنتقال رؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا من المستثمر الأجنبي إلى البلد المضيف لتلك الاستثمارات.

دراسة (***E. Bornstein et al.* 1998**) تناولت اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الصناعية الى 69 دولة نامية خلال العقدين الماضيين، وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التكنولوجيا، والمساهمة أكثر نسبيا للنمو من الاستثمار المحلي، ومع ذلك فإن إنتاجية أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث فقط عندما تكون البلد المضيف لديه الحد الأدنى من مساهمة رأس المال البشري، وبالتالي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي فقط عندما يتوفر القدرة الاستيعابية الكافية من التكنولوجيات المتقدمة في البلد المضيف.

دراسة (**محمد ، 2004**) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر "، أشارت إلى أن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة ما زالت محل جدل كبير، لذلك تناولت الدراسة عدة محاور : المحور الأول : يتعلق بالمنافسة لجذب الاستثمار المباشر من خلال تقديم الحوافز، والتي تمثلت في حوافز تمويلية ، ضرائبية ، حوافز غير مباشرة كمنح الأراضي بأسعار منخفضة، والمحور الثاني: والاعتبارات المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية، والمحور الثالث: الأعباء والمكاسب المرتبطة به .

دراسة (**آل زيارة ، 2009**) اهتمت الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الوارد منه، بوصفه أحد المتغيرات الأساسية على النطاق الدولي والمحلي، والذي يترك أثره على اقتصاد بلد ما في ضوء مدى انفتاحه وتعامله مع هذا النوع من الاستثمار. واختلفت وجهات النظر بصدد الرؤية إلى هذه الآثار، أشار إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع معينة، لكن بالمقابل هو يحمل معه العديد من المساوئ والتي تصل حد الأخطار على البلدان المستقبلة له ولاسيما النامية منها.

دراسة (**موسى ، 2009**) بعنوان " قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة " ولأهمية حركة تلك التدفقات المالية في عمليات التنمية الاقتصادية رغم تباين الطروحات الفكرية والنظرية للكثير من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين حولها، فقد جاء هذا البحث معتمدا المعطيات الاحصائية والقياسية لقياس وتحليل اثر تلك التدفقات المالية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن النمو الاقتصادي وقد اختار الباحث " مصر " وذلك لاعتمادها الكبير على هذه التدفقات المالية في عملية التنمية الاقتصادية فيها ولتوفر البيانات اللازمة لاختبار العلاقات الدالية والوصول الى نتائج معنوية يستطيع الباحث اعتمادها، وقد افترض البحث ان هناك علاقة تناسبية بين صافي التدفقات المالية وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية في الدولة موضع الدراسة وخاصة معدل النمو الاقتصادي، الاستثمارات السنوي، الاستخدام، الصادرات وغيرها.

اظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين الكثير من تلك المتغيرات عدا متغيرات الادخار والصادرات والواردات والاستهلاك العام ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي رغم ان الاختبارات الاحصائية والقياسية لمعلماتها لم تعط الثقة الكبيرة التي يعتمد

عليها في الحكم على معنوية العلاقة، مما اكد للباحث قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان اثر التمويل الخارجي كان ضعيفاً في الكثير من المتغيرات الحقيقية للاقتصاد المصري وللكثير من الاقتصادات النامية.

دراسة (**العيد ، 2011**) بعنوان " تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دارسة مقارنة **:** تونس، الجزائر، المغرب"، تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول المغاربية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية ومن خلالها المغاربية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، والتي تمارس أثاراً ملموسة على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة في الدول المضيفة.

دراسة (**محمد ، 2012**) بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة من 1992-2010 " استهدفت الدراسة التعرف على اساسيات الاستثمار الاجنبي، وقياس اثره في الاستثمار المحلي لبعض دول الخليج العربي وتحديد العوامل المؤثرة لكلا المتغيرين فضلا عن الاستشراف بأهم المتغيرات الاقتصادية لمستقبل بلدان عينة الدراسة ورسم مساراتها اثناء تلك المدة باستخدام الاساليب الاحصائية، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها: استطاعت البلدان المتقدمة نظراً للمزايا التي تتمتع بها من جذب نسبه مرتفعة من الاجمالي، فاقتصاديات هذه البلدان تتميز بالانفتاح الاقتصادي، وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية، وانخفاض المعوقات البيروقراطية، وغيرها من الامور التي توفر فرصاً استثمارية في مختلف الانشطة الاقتصادية.

تعاني غالبية البلدان العربية ومنها دول الخليج العربي من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الأمر الأكثر خطورة على اقتصاداتها هو انها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيد ، وهو ما يدفعها للخروج الى الاسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم، وان اهم الاسباب وراء هجرة رؤوس الاموال الخليجية هو عدم وجود الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.

دراسة (**صالح ، 2013**) هدفت إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية بخاصة جمهورية الصين الشعبية التي شكلت تجربتها ومنذ نهاية سبعينات القرن الماضي تجربة فريدة في استقبال هذا الاستثمار وانعكاسه على تنميتها الاقتصادية، وأشار إلى إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وإنه يؤدي دوراً مهماً في خدمة التنمية الاقتصادية ، وإنجاحها وأيضاً في عملية التحديث العلمي و التكنولوجي على الرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية.

إن نجاح التجربة الاقتصادية الصينية في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والتحديث العلمي والتكنولوجي بالرغم من ظهور مشكلات في هذه التجربة منها: تقليص دور عنصر العمل بسبب استخدام التكنولوجيا ، وإرتفاع معدلات التضخم ، وحدوث تفاوت بين دخول الأفراد أدى إلى خلق مناطق اقتصادية ثرية مقابل أخرى فقيرة.

دراسة (**Behbehani & AL Hallaq , 2013**) بعنوان IMPACT OF HOME COUNTRY OUTWARD FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON ITS ECONOMIC GROWTH: A Case of Kuwait بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الأداء الاقتصادي للبلدان سواء الصادر عنها أو الوافد إليها، لذلك تناولت هذه الدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية على النمو الاقتصادي الوطني باستخدام الكويت كحالة. وتشير النتائج التجريبية للدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في خارج الكويت لا يساهم في النمو الاقتصادي المحلي في الكويت، وأن الكويت تستخدم الأسلوب الأفقي للاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار في الخارج من خلال تحويل مواردها كاملة إلى بلد أجنبي أو استغلال الموارد الموجودة في الخارج أيضا، فإنه يستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج الكويت بدائل للاستثمارات المحلية ، وعلى الرغم من أن العلاقة بين الاستثمارات المحلية في الكويت ونموها الاقتصادي يكون ضئيلاً وليس قوي في النموذج، والمعارضة من هذه النتيجة الاقتصادية وفقا للنموذج المستخدمة في الدراسة يظهر كمية عالية لرأس المال البشري الماهر أن يكون مساهما في النمو الاقتصادي المحلي. وبناء على نتائج الدراسة، تم اقتراح العديد من السياسات لتنظيم الاستثمارات الأجنبية في الخارج والحصول على أقصى استفادة منها.

دراسة **(Malhotra, 2014)** بعنوان :Foreign Direct Investment (Impact on Indian Economy) مع بدء العولمة والبلدان النامية، ولا سيما في آسيا، وقد تشهد طفرة هائلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقدين من الزمن. على الرغم من أن الهند كانت قد جاء متأخرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع دول شرق آسيا الأخرى، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الهندي، ودراسة الاتجاهات ونمط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الهندي، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الهند تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كان تدريجيا لجعل تحرير السوق أكثر جذباً للمستثمرين ، حيث صنفت الهند باستمرار بين أكبر ثلاث وجهات الاستثمار العالمية من خلال جميع الهيئات الدولية، بما فيها البنك الدولي، وفقا للأمم المتحدة لتقرير (الأمم المتحدة).

دراسة **(Kunle, et al., 2014)** بعنوان " Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth " تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بنيجيريا خلال الفترة من 1999– 2013، وكشفت النتائج أن النمو الاقتصادي يرتبط مباشرة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5٪ مما يعني أن الأداء الجيد للاقتصاد هو إشارة إيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر محركا للنمو الاقتصادي. وأوصت بتحرر قطاع الاستثمار الأجنبي في نيجيريا حتى يتسنى تذليل كافة الحواجز التجارية مثل التعريفات التعسفية ، كما ينبغي العمل على خفض رسوم الاستيراد والتصدير ، والرسوم الأخرى وذلك لتشجيع المستثمرين.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تنبع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الآثار الإيجابية التي يحدثها سواء للمستثمر أو الدولة المضيفة له، وقد أشار العديد من الكتاب إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي دوراً مهماً في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية، وتعزيز للقدرة التصديرية، وتنامى التحفيزات الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي

خصوصا ما تعلق برفع القدرات التشغيلية، تحسين مستوى الأجور، تطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة (**العيد ، 2011**).

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة ذهبية للدول المضيفة له للحصول على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي، وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية (**آل زيارة ، 2009**)، كما أشارت (**ضمان ، 2013**) إلى أهم المبررات التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي هي: يقوم بدور بارز في عملية التنمية واستدامتها عبر تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل، يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية، ويعد من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، والمساهمة بشكل مباشر في نقل التقنية المتقدمة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة ، وتطوير البنى التحتية والنفاذ إلى شبكات التسويق الدولية، وتعويض نقص الموارد المالية المحلية وضعف الادخار، ويساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية و ميزان المدفوعات.

أن تحقيق تلك الآثار الإيجابية للدولة المضيفة يتطلب أن يتوفر في اقتصادها الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية (**عبد ، 2005**)، على الرغم من تحقيق آثار إيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه له أيضاً آثار سلبية على اقتصاد الدولة المضيفة كأثار سلبية محتملة على ميزان المدفوعات ، وهيكلة السوق المحلي ، والسياسة الاقتصادية ، ومفهوم السيادة والاستقلال (**محمد ، 2004**)، أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيود وشروط ضامنة لمصالح الدولة المضيفة له آثار خطيرة على الاقتصاد النامي بخاصة في مسألة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه وتحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها (**صالح ، 2013**)، ومن الأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها سهولة الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعته، والاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار ، والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين ، ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة، الاستفادة من توفير الايدي العاملة منخفضة التكلفة مقارنةً بالدول المتقدمة صناعيا، من اهداف الشركات الاجنبية

المستثمرة أيضاً تحقيق أرباح في الدول المضيفة تفوق ارباحها عن موطنها الأصلي، زيادة القدرة التنافسية للشركات الاجنبية في مواجهة الشركات المحلي، قلة المخاطر (**خربوش وآخرون ، 1999**).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع تختلف فيما بينها طبقاً للمعيار المستخدم فقد يكون لطبيعة إنشاءه فمنها: " استثمارات تهدف الى الموارد الطبيعية "، أو " الهادفة للكفاءة " ،أو " الهادفة للأسواق الجديدة "، ويمكن تصنيفه وفق نظرة الدولة المتلقية للاستثمارات إلى" **الاستثمارات الأفقية** " ويقصد بها التوسع في الاستثمارات في الدولة المضيفة بغرض إنتاج نفس المنتجات المحلية أو السلع المشابهة لها بغرض التغلب على القيود التجارية، أو " **الاستثمارات الرأسية** " يقصد به تجزئة السلسلة الرأسية للإنتاج ويحول قسمًا منها إلى مواقع ذات تكلفة أقل، أي استغلال أفضل للموارد الأولية بغرض الاقتراب أكثر للمستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع، و " **الاستثمارات المختلطة** " ويقصد بها الجمع بين الاستثمارات الرأسية والأفقية (**Moosa, 2002**) .

وطبقاً **لمعيار السيطرة والتحكم** يوجد نوعان : " النوع الأول " **الإستثمار المشترك** " ويعرفه **كولدي** بأنه ذلك النوع من الإستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين (**أبو قحف ، 1991**)، وتتضمن المشاركة حصة في رأس المال، والإدارة، ونقل الخبرة والتكنولوجيا، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية ، ويرى (**عباس ، 2007**) أن هذا النوع من الاستثمار يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدولة المضيفة ، وتحسين ميزان المدفوعات، والمساهمة في حل مشكلات البطالة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ودعم المهارات الإدارية المتقدمة، **وقد أشار (أبو قحف ، 2003**) إلى أن تحقيق تلك المزايا يتوقف على مدى إمتلاك البلد المضيف الاستعداد الجيد، وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك، وأن انخفاض تلك القدرات للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

و"النوع الثاني " **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** غالباً ما تكون على شركات متعددة الجنسيات تقوم بإنشاء فروع لها للإنتاج أو إي نشاط تجاري أو خدمي أو تسويقي بالدولة المضيفة، على أن يكون لها الحرية الكاملة في إدارتها أو

التحجيم في إنشطتها المختلفة، ويعد هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات (**أبو قحف ، 2003**).

ومن الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر منها: عقود التصنيع، عقود الادارة، عقود التسيير، عقود التراخيص والامتياز، عقود اتفاقيات المشروعات " التسليم الكامل "، التي يلجأ إليها المستثمر الأجنبي للتعرف مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار، وأن تلك المحددات تختلف درجاتها وطبيعتها من دولة إلى أخرى وفق السياسات الاقتصادية والسياسية السائدة، ومدى ملائمة البنية التحتية لجذب تلك الاستثمارات، ويعرف مناخ الاستثمار بأنه: مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية (**ضمان ، 2002**).

وقد تناول العديد من الكتاب تلك المحددات والتي عادةً تكون مترابطة مع بعضها البعض وتشكل في مجملها المناخ الاستثماري السائد في الدولة المضيفة للاستثمار، وتتفاعل فيما بينها (**Martin, 2002**) مما يؤثر بصور إيجابية أو سلبية على فرص تلك الدولة في جذب الاستثمارات من عدمه، يمكن إيجازها في ثلاث محددات رئيسية يلجأ إليها المستثمر الأجنبي في المفاضلة بين الدول الجاذبة للاستثمارات هي:

المحدد الأول: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة وتتضمن عدة المقومات منها: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، قوانين وسياسات العمل، معايير التعامل مع الشركات الأجنبية وفروعها، الاتفاقيات الدولية للاستثمار الأجنبي ومدى الالتزام بها، السياسات التجارية" الإجراءات الجمركية وحماية المنتجات الوطنية "، السياسات الضريبة.

المحدد الثاني: تيسير الأعمال ويتضمن المقومات التالية: دعم وتعزيز الاستثمار، توفير الخدمات التمويلية، الحوافز الاستثمارية، قلة التكلفة، التأقلم الاجتماعي.

المحدد الثالث: المقومات الاقتصادية وتتضمن ثلاث مقومات فرعية وهي: **السوق** " حجم ومعدل نمو السوق، معدل الدخل الفردي، القدرة على الوصل للأسواق العالمية، قدرة المؤسسات الإنتاجية ودرجة المنافسة بينهما "، **الموارد** " توفير المواد الأولية، كفاءة الموارد البشرية ومدى توافرها، المستوى التكنولوجي ومدى القدرة على توطين المتطور منها ، **الكفاءة** " تكلفة الأصول والموارد، تكلفة النقل والاتصالات ".

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت

تبذل حكومة دولة الكويت جهوداً حثيثة لتسهيل الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت، إيماناً منها بأهمية وتأثير الاستثمارات الأجنبية على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأنها تسعى أيضاً إلى استثمار جزء كبير من ناتج الدخل في قطاعات اقتصادية متنوعة خارج دولة الكويت، لذا تم تأسيس مكتب استثمار رأس المال الأجنبي بهدف العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالعمل بتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للكويت، ويعمل قانون رقم (8) لسنة (2001) المتعلق بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي المباشر، وقرار مجلس الوزراء رقم (1/1006) لسنة (2003) وتعديلاته الصادرة في الأول من نوفمبر (2001) بمنح استثناء في أحد بنود القانون التجاري المتعلق بتحديد نسبة تملك الأجانب في المشروعات وهي (49%) فقط من قيمة المشروع لتصبح وفق تلك التعديلات (100%) من قيمة المشروع، وذلك في أربعة عشر قطاعاً اقتصاديا، مما يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي بتملك المشروع كاملاً، وصدور قرار وزير التجارة والصناعة رقم (239) لسنة 2015 في شأن تخفيض رأس مال الشركات ساهم أيضاً في سهولة تأسيس الشركات وخاصة ذات المسئولية المحدودة.

يعد مكتب الاستثمار الأجنبي أحد الأذرع الاقتصادية في دولة الكويت، ويؤدي عدة مهام اساسية يمكن إيجازها في النقاط التالية: تبسيط إجراءات استصدار التراخيص الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، العمل على تعزيز الأنشطة الترويجية الخاصة بالاستثمار بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى للتعريف بالفرص الاستثمارية بدولة الكويت، تأسيس شبكة علاقات مع مختلف الجهات الحكومية المعنية لتسهيل

إجراءات الحصول على التراخيص، ومنح المزايا للمستثمرين الأجانب، ودخولهم إلى البلاد والحصول على الإقامة، تزويد المستثمرين بالمعلومات المطلوبة والرد على استفساراتهم.

محفزات الاستثمار في دولة الكويت

يستعرض البحث بعض المقومات الأساسية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الكويت، تمتلك دولة الكويت موارد حكومية متميزة باعتبارها عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط، وتحتل المرتبة السادسة في مخزون احتياطات النفط على مستوى العالم، ولديها صندوق الثروة السيادية يقدر ب 296 مليار دولار أمريكي، وتصنيف سيادي بدرجة استثمارية (AA/AA2)، وانخفاض معدل المخاطرة السياسية، كما تسعى دولة الكويت إلى تبني مشاريع بنية تحتية ضخمة تتيح فرص استثمارية متعددة في كافة القطاعات، وتنتهج دولة الكويت سياسة تشجيع القطاع الخاص على مشاركتها في مجالات التنمية، وإقامة المشروعات المشتركة، ولدى دولة الكويت قطاع خدمات مالية متطورة مما يجعلها من الأسواق المالية الأكثر استقراراً، ويعد الاستقرار السياسي والاجتماعي والمؤسسي أحد المحفزات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

عملت دولة الكويت على تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية بموجب قانون الاستثمار الأجنبي المباشر منها على سبيل المثال: إعفاءات من ضريبة الدخل وأي ضريبية أخرى لمدة عشر سنوات، والاستفادة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمار، تخصيص الأراضي والعقارات وفق القوانيين العاملة بالبلاد، إعفاءات جمركية كاملةً أو جزئية، ضمانات كافية ضد مخاطر التأميم أو المصادرة وغيرها، كما أن دولة الكويت تشجع المشاركة مع القطاع الخاص في أهم الأولويات الرئيسية للحكومة في برنامج التنوع الاقتصادي بهدف زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت .

والفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية تتمثل في: إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات البنية التحتية من مياه، كهرباء، صرف صحي والاتصالات، الأنشطة البيئية، صناعة الكيماويات عدا (مشروعات استكشاف أو إنتاج النفط والغاز)، التعليم والتدريب، المستشفيات وصناعة الادوية، المشاريع السكنية المتكاملة والتنمية العمرانية (دون المضاربة في العقارات)، مشروعات التخزين

والخدمات اللوجستية، المصارف وشركات الصرافة وشركات الاستثمار (مشروطة بموافقة بنك الكويت المركزي)، شركات التأمين بموافقة وزارة التجارة والصناعة، نقل البري والجوي والبحري، السياحة والفنادق والترفيه، تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات، الثقافة والاعلام والتسويق (عدا إصدار الصحف والمجلات ودور النشر)، الاستثمارات العقارية طبقاً لأحكام قانون رقم (20) لسنة (2000).

شكل رقم (1) الدول المدرجة في مؤشر ضمان*

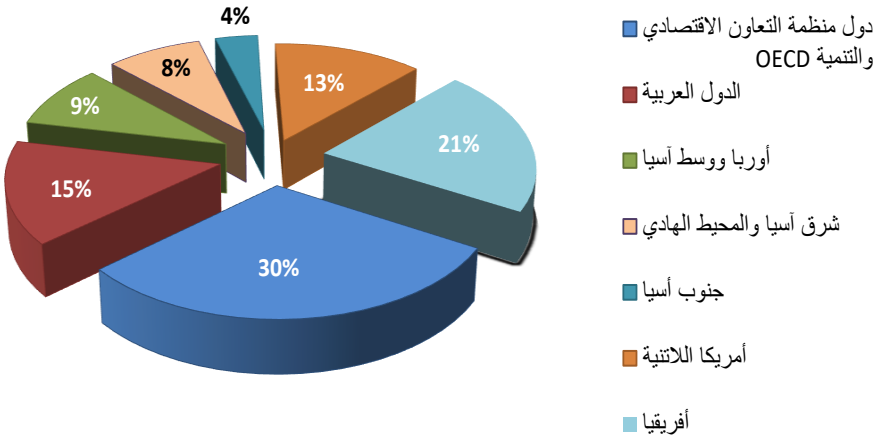

- المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان ، 2015)

وعن الشركات الأجنبية الأكثر استثماراً لدى دولة الكويت تشير البيانات الواردة في جدول (2) إلى أن شركة داو كيميكال البتروكيماوية Dow Chemical تتصدر المرتبة الأولى بقائمة أهم 10 شركات مستثمرة لدى دولة الكويت حيث تنفذ 3مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 1.121 مليار دولار توفر 652 فرصة عمل، وفي المرتبة الثانية تأتي EMKE Groub حيث تنفذ 10 مشروعات استثمارية

تقدر 729 مليون دولار وتوفر 1607 فرصة عمل، وتحتل شركة Prologis المرتبة الثالثة بمشروع استثماري واحد بقيمة 601 مليون دولار، ويوفر 875 فرصة عمل، وفي المرتبة الرابعة تأتي Hempel Groub حيث تنفذ 4 مشروعات استثمارية تقدر 590 مليون دولار وتوفر 868 فرصة عمل، والجدير بالذكر أن هناك شركات متعددة تنفذ مشروعات استثمارية في قطاعات متعددة تبلغ 267 مشروعاً استثمارياً تشكل في مجموعها ما قيمته 6.765 مليار دولار توفر 25810 فرصة عمل .

جدول (2) أهم الشركات المستثمرة في دولة الكويت خلال الفترة من يناير 2003 حتى مايو 2015

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون $	%
1	Dow Chemical	3	652	1121	10.00
2	EMKE Groub	10	1607	729	6.49
3	Prologis	1	875	601	5.35
4	Hempel Groub	4	868	590	5.26
5	Landmark Groub	10	1813	280	2.49
6	Accor	1	192	228	2.03
7	Movenpick Groub	1	192	228	2.03
8	Four Seasons Hotel & Resorts	1	192	228	2.03
9	Le Meridien Hotel & Resorts	1	192	228	2.03
10	Marriott International	1	192	228	2.03
11	Other Companies	267	25810	6764	60.26
الإجمالي		**300**	**32585**	**11225**	

- **المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**

فروض الدراسة

الدراسة الحالية لا تتشابه مع الدراسات السابقة في إي من محاورها ، وإنها اختلفت في الموضوع الذي تناولته، حيث سعت إلى تسليط الضوء على مدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي بدولة الكويت، مما يساعد على زيادة قدرة تلك القيادات على تذليل العقبات التي تعترض المستثمر الأجنبي في دولة الكويت، وإيجاد علاقة الارتباط بين إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي وقدرتهم على تذليل العقبات التي تعترض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت.

1. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة إيجابية، ويتفرع من الفرضية الأساسية الفروض الفرعية التالية:

أ. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية.

ب. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا.

ج. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فاعلية المناخ التنظيمي.

د. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الموارد البشرية.

ه. تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين مستوى الأجور والرضا الوظيفي.

2. يتفاوت مستوى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

3. توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات آراء الباحثين حول مستوى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية التالية: النوع، الجنسية، العمر، المؤهلات العلمية، طبيعة الوظيفة، سنوات الخبرة.

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدولة الكويت و مدى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها (**الأغا**

والأستاذ ، 2003) لبيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس مدى إدراك القيادات العليا في الجهات الحكومية دولة الكويت المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية تلك الاستثمارات للكويت، ولتحقيق أهداف البحث مرت هذه الدراسة بعدد من الخطوات الرئيسية: الدراسة المكتبية: بالاطلاع على بعض الكتب والمرجع العلمية والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، والدوريات المهنية المتخصصة، الدراسة الميدانية: تقوم على توجيه استبانة لعينة من القيادات العليا في الجهات الحكومية دولة الكويت المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بغرض الحصول على البيانات والمعلومات الأولية، وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية.

أداة الدراسة

حدد الباحث طبيعة البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً ، وصمم أداة الدراسة من قسمين: القسم **الأول:** تضمن البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي: (النوع، الجنسية، الفئة العمرية، المؤهلات العلمية، الطبيعة الوظيفية، سنوات الخبرة)، والقسم **الثاني:** يتضمن ما يلي: (أ) مجموعة من الفقرات لقياس مدى إدراك القيادات العليا بالقطاع الحكومي بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المحاور التي تناولت موضوع الدراسة حيث تم تصميم المقياس ليتضمن المحاور التالية: **حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية** " **الفقرة 1 : 7** "، **القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا** " **الفقرة 8 : 14** "، **تطوير المناخ التنظيمي** " **الفقرة 15 : 22** "، **تنمية الموارد البشرية** " **الفقرة 23 : 30** "، **تحسين الأجور والرضا الوظيفي** " **الفقرة 31 : 39** "، **(ب)** مجموعة من الفقرات لتحديد العقبات التي تعترض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدولة الكويت " 18 فقرة + فقرة عامة ".

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة من حيث **حدها الموضوعي:** الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إطار نظري يوضح المفاهيم الأساسية له، وطبيعته، وحجمه، وكذلك قياس مدى إدراك القيادات العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت من خلال إطار الدراسة الميدانية، **وحدها البشري:** القيادات العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت المرتبطة بمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف قطاعاته، **وحدها المكاني:** دولة الكويت، **وحدها الزمني:** طبقت تلك الدراسة في عام 2016.

مصادر جمع بيانات الدراسة

المصدر الأول (البيانات الأولية): توجيه أداة الدراسة لعينة عشوائية من القيادات العاملة بالقطاع الحكومي بغرض استطلاع آرائهم تجاه إدراكهم لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت. **المصدر الثاني: البيانات الثانوية :** بالاطلاع على بعض الكتب والأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.

متغيرات الدراسة : يوضح الشكل (7) متغيرات الدراسة.

شكل (7) متغيرات الدراسة

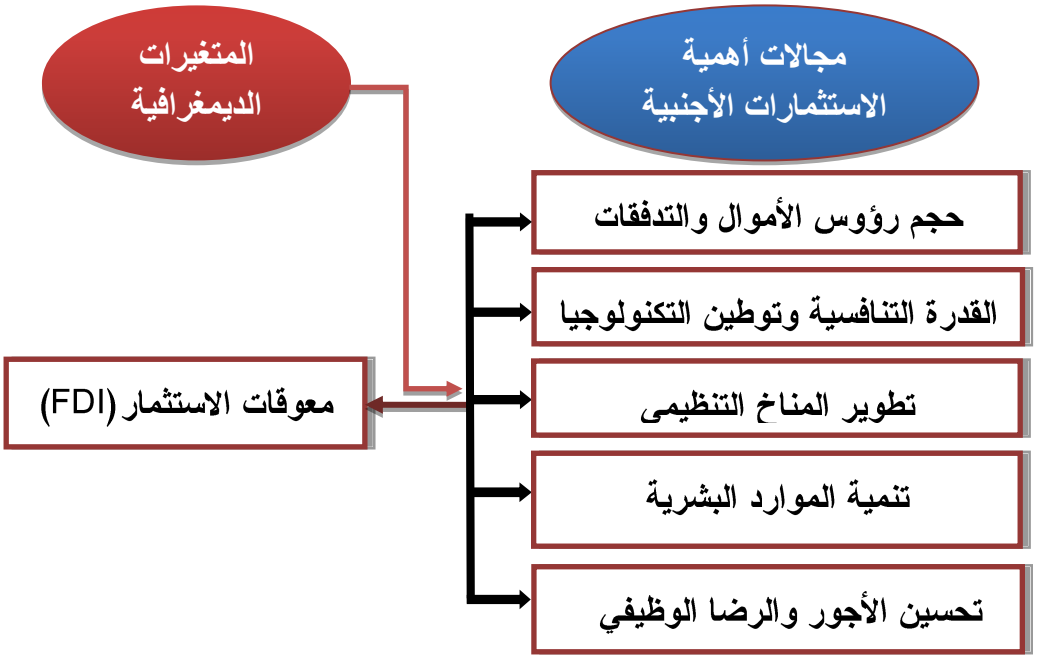

طرق التحليل الإحصائي

1. التحليل الوصفي (النسب والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب) لمقاييس الدراسة وبنودها.
2. اختبار (ت) لوجود دلالة لفظية للسؤال (لاختبار ما إذا زاد متوسط الإجابة على أي بند مستوى "3" في المقياس الخماسي المتصاعد من غير موافق تماما إلى أوافق تماما).
3. اختبار مان وتني (Mann-Whitney) للفرق بين متوسطين لمقياس الدراسة العام حسب متغيرات: النوع و الجنسية و المؤهل الدراسي. (عند مستوى دلالة5%) .
4. اختبار كرسكال والس (Kruskal Wallic) لقياس الفرق بين أكثر من متوسطين لمقياس الدراسة العام حسب متغيرات: العمر، سنوات الخبرة، طبيعة الوظيفة. (عند مستوى دلالة 5%).

5. اختبار ارتباط سبيرمان لقياس وجود علاقة ارتباط ثنائية بين مدى إدراك أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و المعوقات التي تعترض الاستثمار الاجنبي المباشر بدولة الكويت.

صدق المقياس وثباته

عرضت أداة الدراسة المقترحة على مجموعة من المحكمين لإبداء آرائهم في مدى ملائمة الأداة لاستطلاع رأي عينة الدراسة تجاه موضوع الدراسة، وفي ضوء اقتراحات المحكمين تم إجراء التعديلات المطلوبة لتكون مناسبة لتحقيق فروض الدراسة، وتم حساب معامل ثبات المقياس بطريقة الاتساق الداخلي وفق طريقة كرنباخ ألفا، وكانت قيم معامل ثبات ألفا (Alpha Cronback) المحسوبة للمقاييس الفرعية وللمقياس الكلي كما يلي(جدول 8): **حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية** (0.595)، **القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا** (0.611)، **تطوير المناخ التنظيمي** (0.773)، **تنمية الموارد البشرية** (0.781)، **تحسين الأجور والرضا الوظيفي** (0.853) وقد بلغ (0.741) للمقياس ككل.

جدول (8) قيم معاملات ثبات ألفا (Alpha Cronback)
للاتساق الداخلي بين المقاييس الفرعية والمقياس الكلي للدراسة

بنود المقياس	الفقرات	معامل ألفا
حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية	7 : 1	0.595 **
االقدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا	14 : 8	0.611 **
تطوير المناخ التنظيمي	22 : 15	0.773 **
تنمية الموارد البشرية	30 : 23	0.781 **
تحسين الأجور والرضا الوظيفي	39 : 31	0.853 **
المقياس ككل	33 : 1	0.741 **

كما قام الباحثون بإيجاد صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية باستخدام معامل الارتباط بيرسون (جدول 9)، وقد أوضحت النتائج أن معاملات الارتباط للفقرات تراوحت ما بين 0.630 و 0.746 ، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ 0.01)، بالإضافة لحساب معامل ثبات القسمة النصفية لبنود المقياس (39) فقرة حيث بلغ معامل الثبات 540. 0 قبل تصحيح الطول وبعده بمعادلة سبيرمان – براون

540.، ومما سبق يتبين أن أداة الدراسة تحقق لها الصدق الظاهري، وصدق المحتوى، مما يجعلها صالحة لقياس مفاهيم الدراسة.

جدول (9) معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) بين المقاييس الفرعية والتقييم العام على مستوى المقاييس الفرعية

المقياس	معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية والتقييم العام
حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية	0.705 **
االقدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا	0.630 **
تطوير المناخ التنظيمي	0.746 **
تنمية الموارد البشرية	0.689 **
تحسين الأجور والرضا الوظيفي	0.692 **

** جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى 0.01

خصائص العينة

1. بلغ عدد القيادات من الذكور 77 بنسبة مئوية قدرها 57.9% من حجم العينة ، فيما بلغ عدد القيادات من الاناث 56 بنسبة قدرها 42.1 % من حجم العينة، وأغلب أفراد العينة من الكويتيين (114) بنسبة بلغت 85.7%، فيما بلغ عدد الغير كويتيين (19) بنسبة 14.3%.

جدول (10) التوصيف الإحصائي والديمغرافي لعينة الدراسة

توزيع العينة حسب متغير		العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكور	77	٪ 57.9
	إناث	56	٪ 42.1
	المجموع	133	100
الجنسية	كويتى	114	٪ 85.7
	غير كويتى	19	٪ 14.3
	المجموع	133	100

2. أشار توزيع العينة أن الفئة العمرية التي تتراوح بين 40 سنة إلى أقل من 49 سنة هي الأكثر تمثيلاً (55) بنسبة مئوية قدرها 41.4 %، وأن الفئة العمرية الأقل تمثلاً هي أقل من 30 سنة (19) بنسبة مئوية قدرها 14.3 %، وأن أكثر أفراد العينة من الحاصلين على المؤهل الجامعي (115) بنسبة مئوية قدرها 86.5 %، فيما بلغ الحاصلين على دراسات عليا (18) فرداً بنسبة مئوية قدرها 13.5%.

تابع جدول (10) التوصيف الإحصائي والديمغرافي لعينة الدراسة			
الفئة العمرية	أقل من 30 سنوات	19	٪ 14.3
	من 30 سنة إلى أقل من 39 شنة	30	٪ 22.6
	من 40 سنة إلى أقل من 49 سنة	55	٪ 41.4
	من 50 سنة وأكثر	29	٪ 21.8
	المجموع	133	100
المؤهل الدراسي	مؤهل جامعي	115	٪ 86.5
	دراسات عليا	18	٪ 13.5
	المجموع	133	100

3. أشار توزيع العينة إلى أن القيادات الإدارية الأكثر مشاركة (67) بنسبة مئوية قدرها 50.4 %، ويليها القيادات العاملة في القطاع المحاسبي (38) بنسبة مئوية قدرها 28.6 %، في حين بلغت القيادات العاملة في القطاع القانوني (28) بنسبه قدرها 21.1 %.

تابع جدول (10) التوصيف الإحصائي والديمغرافي لعينة الدراسة			
طبيعة الوظيفة	إدارية	67	٪ 50.4
	محاسبية	38	٪28.6
	قانونية	28	٪ 21.1
	المجموع	133	100

4. كما أشار توزيع العينة أن عدد القيادات التي لديها خبرة وظيفية تتراوح من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة (55) بنسبة مئوية قدرها 41.4 %، وقد جاء في المرتبة الثانية أصحاب الخبرة التي تتراوح بين 5 سنوات وأقل من 10 سنوات (30) بنسبة مئوية قدرها 22.6.%، فيما جاء في المرتبة الأخيرة أصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات (19) بنسبة مئوية قدرها 14.3 %، مما يشير إلى أن آراءهم تجاه موضوع الدراسة سوف تتسم بالموضوعية.

تابع جدول (10) التوصيف الإحصائي والديمغرافي لعينة الدراسة			
ستوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	٪ 14.3
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	30	٪ 22.6
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	55	٪ 41.4
	من 15 سنة وأكثر	29	٪ 21.8
	المجموع	133	100

التحليل الإحصائي لمقياس مدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (**T**) ومستوى الدلالة الاحصائية لفقرات مقاييس الدراسة الفرعية، ويعتبر آراء العينة إيجابية تجاه الفقرة إذا كانت قيمة اختبار (**T**) المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى معنوية (0.05)، ويعتبر آراءهم سلبية إذا كانت قيمة اختبار (**T**) المحسوبة أقل من قيمتها المجدولة عند مستوى معنوية (0.05) ، واعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي في تقدير إجابات فقرات مقاييس الدراسة، وأن المدى يساوي **4** وبذلك يصبح طول الفقرة **(4÷5) = 0.8** وعليه تم تحديد قيم الوسط المرجح وتقديره اللفظي على النحو التالي: من 1 : 2.59 " إدراك بدرجة ضعيفة " ، ومن " 2.6 : 3.39 " إدراك بدرجة متوسطة، ومن " 3.4 : 5 " إدراك بدرجة عالية.

مقياس محور حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية

يشير تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المقياس الفرعي لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية لدولة الكويت إلى إيجابية آراءهم تجاه جميع فقرات المقياس، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (α= 0.01) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.98 : 4.23)، بمعني أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية لدولة الكويت، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (4.05) بانحراف معياري (0.468)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (26.0) وهي أكبر من قيمتها المجدولة، وخاصة باعتباره مصدر يساهم في زيادة قدرة القطاع الحكومي على تدعيم موارده

المالية (الفقرة 1)، وخلق كيانات مالية تعمل وفق متطلبات الأسواق العالمية (الفقرة 4)، وزيادة حجم أصول المشروعات الحكومية وارتفاع قيمة الإيرادات المتوقعة (فقرة 6،2)، وخفض التكاليف التشغيلية (الفقرة 5)، وزيادة القدرة التمويلية للمشروعات الحكومية، والحد من الآثار السلبية للأزمات المالية على الترتيب، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية (أ) التي تنص على : **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية .**

جدول (11) تحليل فقرات مقياس حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية (ن = 133)

	حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يزيد من قدرة القطاع الحكومي على تدعيم موارده المالية	4.23	.775	**18.2	0.000	1
2	يساعد على زيادة حجم أصول المشروعات الحكومية	4.05	.772	**15.7	0.000	3
3	يزيد القدرة التمويلية للمشروعات الحكومية	3.98	.879	**12.9	0.000	6
4	يخلق كيانات مالية تعمل وفقا لمتطلبات الأسواق الدولية	4.07	.955	**12.9	0.000	2
5	يساعد على خفض التكاليف التشغيلية	4.01	.892	**13.0	0.000	5
6	يعمل على ارتفاع قيمة الإيرادات المتوقعة	4.05	.810	**15.0	0.000	3
7	يساهم في الحد من الآثار السلبية للأزمات المالية	3.98	.949	**11.9	0.000	6
	المعدل العام	4.05	.467	**26.0	0.000	

مقياس محور القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا

يتضح من البيانات الواردة بجدول (12) للمقياس الفرعي لمحور القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا إيجابية آراء أفراد العينة تجاه جميع فقرات المقياس، وأن جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha = 0.01$).

جدول (12) تحليل فقرات مقياس القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا (ن = 133)

	القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
8	يعمل على التوسع الجغرافي للمشروعات القومية	4.03	.904	**13.1	0.000	6
9	يساهم في تلبية حاجات المجتمع	4.08	.930	**13.4	0.000	4
10	يزيد من فاعلية الأداء الحكومي	3.96	.972	**11.4	0.000	7
11	يساهم في الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمجتمع	4.29	.681	**21.8	0.000	2
12	يعمل على زيادة إدراك المجتمع بجودة الخدمات	4.06	.795	**15.4	0.000	5
13	يساعد على توطين التقنيات والنظم التكنولوجية	4.37	.733	**21.5	0.000	1
14	يساعد على تطوير التكنولوجية المستخدمة	4.24	.790	**18.1	0.000	3
	المعدل العام	4.15	.458	**28.9	0.000	

تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.96 : 4.37)، إي أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا، وخاصة المساعدة على توطين التقنيات والنظم التكنولوجية (الفقرة 13) والارتقاء بمستوى جودة الخدمات الحكومية (الفقرة 11)، وتطوير التكنولوجية المستخدمة (الفقرة 14)، وتلبية حاجات المجتمع (الفقرة 4)، في حين جاءت الفقرة (10) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.98)، كما بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (4.15) بانحراف معياري (0.458)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (28.9) وهي أكبر من قيمتها المجدولة، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية (ب) التي تنص على: **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا.**

مقياس محور تطوير المناخ التنظيمي

يشير تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المقياس الفرعي لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في تطوير المناخ التنظيمي لدولة الكويت إلى إيجابية آراءهم تجاه جميع فقرات المقياس، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha = 0.01$) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.66 : 4.17)، بمعني أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير المناخ التنظيمي.

جدول (13) تحليل فقرات مقياس تطوير المناخ التنظيمي (ن = 133)

	تطوير المناخ التنظيمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
15	يساعد على خلق بيئة عمل تتسم بالاستقرار	3.80	.795	**11.6	0.000	5
16	يعمل على إعادة الهيكلة الوظيفية بما يتناسب من القدرات واختصاصاتها	4.11	.677	**18.8	0.000	2
17	يشجع على ايجاد مناخ تنظيمي إيجابي بين كافة المستويات	4.17	.744	**18.2	0.000	1
18	يشجع على مشاركة كافة العاملين في عملية اتخاذ القرارات	3.94	.814	**13.3	0.000	3
19	يشجع على إيجاد جواً من الشفافية والمساواة بين العاملين دون تمييز	3.92	.962	**11.0	0.000	4
20	يعمل على تنمية علاقات العمل وترسيخ التعاون	3.73	.880	**9. 6	0.000	6
21	يساهم في تحقيق العدالة التنظيمية للعاملين	3.66	1.044	**7.3	0.000	8
22	يساعد على تطبيق النظم المعلوماتية في كافة القطاعات	3.70	1.094	**7.4	0.000	7
	المعدل العام	3.88	.551	**18.4	0.000	

بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (3.88) بانحراف معياري (0.551)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (18.4) وهي أكبر من قيمتها المجدولة، وخاصة باعتباره مصدر يساهم في إيجاد مناخ تنظيمي يتسم بالإيجابية بين كافة المستويات التنظيمية (الفقرة 17)، وإعادة الهيكلة الوظيفية بما يتناسب مع القدرات الوظيفية واختصاصاتها(الفقرة 16)، حيث حصلت تلك الفقرتان على أعلى متوسط حسابي (4.17 ، 4.11) على الترتيب، ويرى أفراد العينة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق العدالة التنظيمية (الفقرة 21) حيث حصلت تلك الفقرة على أقل متوسط حسابي (3.66)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية (ج) التي تنص على: **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فاعلية المناخ التنظيمي .**

مقياس محور تنمية الموارد البشرية

يشير تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المقياس الفرعي لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في تنمية الموارد البشرية إلى إيجابية آراءهم تجاه جميع فقرات المقياس، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (α = 0.01) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.81 : 4.35)، بمعني أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الموارد البشرية.

جدول (14) تحليل فقرات مقياس تنمية الموارد البشرية (ن = 133)

	تنمية الموارد البشرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
23	يعمل على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية	3.86	.730	**13.5	0.000	6
24	يساهم في استقطاب الكفاءات الفنية والتنظيمية	4.35	.618	**25.3	0.000	1
25	يساعد على الاستفادة من انتقال الخبرات المتميزة	4.14	.750	**17.6	0.000	3
26	يعمل على تبني سياسة تدريبية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم	4.18	.767	**17.7	0.000	2
27	يشجعهم على التصريح باحتياجاتهم التدريبية	3.99	.774	**14.8	0.000	4
28	يعمل على اتاحة الفرصة للنمو المهني والترقي الوظيفي	3.67	.998	**7.7	0.000	8
29	يشجعهم على المشاركة في المؤتمرات ذات العلاقة بطبيعة العمل	3.98	.733	**15.4	0.000	5
30	يشجع الموارد البشرية على طرح افكارهم الابداعية	3.81	1.136	**8.2	0.000	7
	المعدل العام	4.01	.520	**22.2	0.000	

بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (4.01) بانحراف معياري (0.520)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (22.2) وهي أكبر من قيمتها المجدولة، وخاصة باعتباره مصدر يساهم في **يساهم في استقطاب الكفاءات الفنية والتنظيمية** (الفقرة 25)، حيث حصلت تلك الفقرة على أعلى متوسط حسابي (4.35)، ويرى أفراد العينة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع الموارد البشرية على طرح أفكارهم الإبداعية (الفقرة 30) حيث حصلت تلك الفقرة على أقل متوسط حسابي (3.81)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية (د) التي تنص على: **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الموارد البشرية.**

مقياس محور تحسين الأجور والرضا الوظيفي

يشير تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المقياس الفرعي لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في تحسين الأجور والرضا الوظيفي إلى إيجابية آراءهم تجاه جميع فقرات المقياس، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha = 0.01$) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.31 : 3.85) ، بمعني أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الأجور والرضا الوظيفي.

جدول (15) تحليل فقرات مقياس تحسين الأجور والرضا الوظيفي (ن = 133)

	تحسين الأجور والرضا الوظيفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
31	يؤدى إلى تناسب الأجور والمرتبات مع طبيعة الوظائف	3.31	1.046	**3.4	0.000	9
32	يساهم فى الحصول على المزايا المادية والمعنوية	3.53	1.019	**6.0	0.000	7
33	يشجع على وضع نظام للأجور يراعي الفروق بين المستويات الوظيفية بعدالة	3.44	.933	**5. 5	0.000	8
34	يساهم فى تطبيق نظم لإجراءات الترقيات بحيادية	3.67	.919	**8.4	0.000	4
35	يساهم في زيادة إحساس الموارد البشرية بالمسئولية تجاه مهامهم الوظيفية	3.85	.657	**14.9	0.000	1
36	يساهم في زيادة شعور الموارد البشرية بروح التحدي فى تنفيذ المهام الصعبة	3.79	.769	**11.8	0.000	3
37	يساهم في توفير الحرية للموارد البشرية في اختيار أسلوب تنفيذ المهام الوظيفية	3.61	.869	**8.4	0.000	5
38	يساهم في منح الموارد البشرية صلاحيات وظيفية لتنفيذ المهام الوظيفية	3.71	.875	**9.4	0.000	2
39	يساهم فى شعورهم بالراحة والاستقرار فى أعمالهم	3.59	.854	**7.9	0.000	6
	المعدل العام	3.61	.603	**11.7	0.000	

بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (3.61) بانحراف معياري (0.603)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (11.7) وهي أكبر من قيمتها المجدولة، وخاصة

باعتباره مصدر يساهم في زيادة إحساس الموارد البشرية بالمسئولية تجاه مهامهم الوظيفية (الفقرة 35)، حيث حصلت تلك الفقرة على أعلى متوسط حسابي (3.85)، وبأنه يؤدي إلى تناسب الأجور والمرتبات مع طبيعة الوظائف (الفقرة 31) حيث حصلت تلك الفقرة على أقل متوسط حسابي (3.31)، وبالتالي تتحقق الفرضية الفرعية (د) التي تنص على: **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين الأجور والرضا الوظيفي.**

وباستعراض النتائج الواردة في تحليل محاور مقياس مدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت إلى إيجابية آراءهم تجاه جميع محاور المقياس، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (α = 0.01) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.88 : 4.15)، وأنها دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من (α = 0.01) بمعني أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في المحاور الخاضعة للدراسة، الأمر الذي يشير إلى تحقق الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: **تدرك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة إيجابية.**

جدول (16) تحليل مقياس إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر (ن = 133)

	مقياس إدراك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية	4.05	.467	26.0**	0.000	2
2	القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا	4.15	.458	28.9**	0.000	1
3	تطوير المناخ التنظيمي	3.88	.551	18.4**	0.000	4
4	تنمية الموارد البشرية	4.01	.520	22.2**	0.000	3
5	تحسين الأجور والرضاء الوظيفي	3.61	.603	11.7**	0.000	5
	المعدل العام	3.94	0.361	30.0**	0.000	

وقد تباينت آراءهم تجاه المحاور الفرعية للمقياس حيث إدراك أفراد الإدارة العليا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس (3.94) بانحراف معياري (0.361)، وأن قيمة (T) المحسوبة بلغت (30.0) وهي أكبر من قيمتها المجدولة باعتباره يساهم في " زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا الحديثة بدولة الكويت، وزيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات

المالية الواردة لدولة الكويت، وتنمية الموارد البشرية "، على الترتيب حيث جاءت تلك المحاور الثلاثة في المراتب الثلاثة الأولى بحصولها على أعلى وسط حسابي (4.15 ، 4.05 ، 4.01) على الترتيب ، فيما جاء محور " تطوير المناخ التنظيمي " في المرتبة الرابعة (وسط حسابي قدره 3.88)، فيما جاء محور " تحسين الأجور الرضا الوظيفي " في المرتبة الخامسة والأخيرة بوسط حسابي قدره 3.61، الأمر الذي يدل على تحقق الفرضية الثانية التي تنص على : **يتفاوت مستوى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .**

ثانياً: مدى تباين الآراء تجاه مدى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف المتغيرات الشخصية

بإجراء اختبار مان وتني لمقياس إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب متغير النوع ، الجنسية ، المؤهل الدراسي وجد أن الاختبار ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P-value < .01) إي أن آراء أفراد العينة تجاه المقياس لا تختلف باختلاف النوع والجنسية المؤهل الدراسي.

جدول (17) اختبار مان وتني لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب متغير النوع ، الجنسية ، المؤهل

المتغير		متوسط الرتب	Z	P-value
النوع	ذكر	64.55	0.524	0.600
	أنثى	68.07		
الجنسية	كويتي	68.88	1.742	0.082
	غير كويتي	52.37		
المؤهل	جامعي	06.66	0.335	0.738
	دراسات عليا	31.69		

بإجراء اختبار كرسكال والس لمقياس إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب متغير طبيعة الوظيفة، وجد أن الاختبار ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P-value < .01) إي أن آراء أفراد العينة تجاه المقياس لا تختلف باختلاف طبيعة الوظيفة.

فيما وجد أن الاختبار له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P-value < .01) حسب متغير العمر، وسنوات الخبرة إي أن آراء أفراد العينة تجاه المقياس تختلف باختلاف كل من الفئة العمرية وسنوات الخبرة، وتشير نتائج الاختبار إلى أن

متوسط الرتب للفئة العمرية " أقل من 29 عام " أكبر من بقية الفئات العمرية وبالتالي هم أكثر إدراكاً بأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر، في حين تبين أن الفئة العمرية " 50 عام وأكثر " هم أقل إدراكاً ، وأن متوسط الرتب لفئة سنوات الخبرة " أقل من 5 سنوات " أكبر من بقية الفئات الأخرى، وأيضاً أن الأكثر خبرة هم أقل إدراكاً، ويمكن تفسير ذلك بأن فئة الشباب الأقل من 30 سنة ، والأقل خبرة هم أكثر اطلاعا وإدراكاً بمفاهيم الاستثمارات الاجنبية ودورها الجوهري في التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر.

جدول (18) اختبار مان وتني لمدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب متغير " طبيعة الوظيفة ، العمر ، سنوات الخبرة "

المتغير		متوسط الرتب	K^2	P-value
طبيعة الوظيفة	إدارية	39.72	4.471	0.107
	محاسبية	08.56		
	قانونية	93.68		
العمر	أقل من 29	89.84	*11.018	0.012 **
	من 30 ــ 39 عام	73.72		
	من 40 ــ 49 عام	60.38		
	50 واكثر	57.64		
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	86.92	17.506	0.001 **
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	77.36		
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	66.59		
	تساوي أو تزيد عن 15 سنة	42.89		

** الاختبار دال إحصائياً عند مستوى 1%

ومن خلال استعراض نتائج اختبارات مان وتني ، وكرسكال والس السابقة لبيان مدى تباين آراء عينة الدراسة تجاه مدى محاور مقياس إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت مجتمعة باختلاف المتغيرات الشخصية تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P-value < .01) لكل من متغير الفئة العمرية ، وسنوات الخبرة ، فيما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P-value < .01) لكل متغير النوع، الجنسية، المؤهل الدراسي، طبيعة الوظيفة، مما يشير إلى عدم تحقق الفرضية الثالثة بصورة كاملة ، وعلية يتحقق فرض العدم الذي ينص على توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات آراء المبحوثين حول مستوى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة **تبعاً لبعض المتغيرات الديمغرافية .**

ثالثاً : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

أشارت نتائج استطلاع أراء عينة الدراسة من الإدارة العليا بالجهات الحكومية بدولة الكويت تجاه المعوقات الأكثر تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الكويت إلى أن الفئة الأولى من الأكثر تأثيراً تتمثل في المعوقات التالية والتي جاءت في المرتبة الأولى إلى السادسة على الترتيب : نقص الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية، وصعوبة إجراءات استقدام العمالة الأجنبية لإدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية، حيث حازت تلك المشكلتان على المرتبة الأولى والثانية بموافقة (72.2 %)، تواضع البنية الاساسية لتقنية خدمات الاتصالات مقارنةً بالمستويات العالمية المتطورة (66.9 %)، عدم ملاءمة بعض اجراءات وآليات استصدار تراخيص المشاريع الاستثمارية الأجنبية (61.7 %)، عدم ملائمة المناخ في دولة الكويت (61.7 %)، عدم قدرة الموارد البشرية على توطين تكنولوجيا تقنيات النظم المعلوماتية المتطورة (56.4 %).

كما أشارت النتائج إلى أن الفئة الثانية من المعوقات المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في النقاط التالية والتي جاءت في المرتبة السابعة إلى الحادية عشر على الترتيب: وعدم توافر الموارد البشرية بالقدر التي تحتاجه المشروعات الاستثمارية الأجنبية (48.9 %)، ضعف الحملات الترويجية للفرص الاستثمارية الأجنبية. في المحافل الدولية (39.1 %)، ضعف القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع (38.8 %)، عدم للشفافية في آليات تطبيق النظم والاجراءات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري الأجنبي (33.9 %)، عدم الحيادية في منح الفرص الاستثمارية بين الشركات الاجنبية (31.6%).

كما أشارت النتائج إلى أن الفئة الثالثة من المعوقات المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في النقاط التالية والتي جاءت في المرتبة الثانية عشر إلى الثمانية عشر على الترتيب: التغيير المستمر للقرارات والانظمة المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي (28.6 %)، طول الاجراءات القضائية وضعف فعالية آلية فض المنازعات للشركات الأجنبية (27.8 %)، ضعف مواكبة انظمة القطاع المصرفي لمتطلبات الاستثمار الأجنبي (27.1 %)، عدم حماية الاستثمارات الأجنبية من التجاوزات التي تحدث من قبل بعض الجهات الحكومية وندرة الاراضي المعدة للفرص

الاستثمارية الأجنبية (25.6 %)، ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وجهات الاختصاص المعنية بالاستثمار بالقطاع الحكومي (21.8 %)، ضعف الالتزام بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية من قبل المحاكم القضائية الكويتية (19.5 %).

جدول (19) المعوقات التي تعترض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالكويت

المتغير	الموافقة	النسبة	الترتيب
1. التغيير المستمر للقرارات والانظمة المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي.	**38**	**%28.6**	12
2. عدم الحيادية في منح الفرص الاستثمارية بين الشركات الاجنبية.	**42**	**%31.6**	11
3. ضعف القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع .	**49**	**%38.8**	9
4. عدم للشفافية في آليات تطبيق النظم والاجراءات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري الأجنبي.	**44**	**%33.9**	10
5. تواضع البنية الاساسية التقنية لخدمات الاتصالات عن المستويات العالمية المتطورة.	**89**	**%66.9**	3
6. نقص الخدمات والمرافق الاساسية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية .	**96**	**%72.2**	1
7. ندرة الاراضي المعدة للفرص الاستثمارية الأجنبية .	**34**	**%25.6**	15
8. ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وجهات الاختصاص المعنية بالاستثمار بالقطاع الحكومي.	**29**	**%21.8**	17
9. عدم ملاءمة بعض اجراءات وآليات استصدار تراخيص المشاريع الاستثمارية الأجنبية .	**82**	**%61.7**	4
10. عدم حماية الاستثمارات الأجنبية من التجاوزات التي تحدث من قبل بعض الجهات الحكومية.	**34**	**%25.6**	15
11. طول الاجراءات القضائية وضعف فعالية آلية فض المنازعات للشركات الأجنبية.	**37**	**%27.8**	13
12. ضعف الالتزام بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية من قبل المحاكم القضائية الكويتية.	**26**	**%19.5**	18
13. ضعف الحملات الترويجية للفرص الاستثمارية الأجنبية .في المحافل الدولية .	**52**	**%39.1**	8
14. ضعف مواكبة انظمة القطاع المصرفي لمتطلبات الاستثمار الأجنبي .	**36**	**%27.1**	14
15. عدم توافر الموارد البشرية بالقدر التي تحتاجه المشروعات الاستثمارية الأجنبية	**65**	**%48.9**	7
16. عدم قدرة الموارد البشرية على توطين تكنولوجيا تقنيات النظم المعلوماتية المتطورة .	**75**	**%56.4**	6
17. صعوبة إجراءات استقدام العمالة الأجنبية لإدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية الأجنبية	**96**	**%72.2**	1
18. عدم ملائمة المناخ في دولة الكويت .	**76**	**%57.1**	5

العلاقة بين مدى إدراك أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و المعوقات التي تعترضه بدولة الكويت

أشارت النتائج الواردة (جدول 20) عن عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (P. value < .01) بين مقياس مدى إدراك الإدارة العليا بالجهات الحكومية بدولة الكويت، لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومقياس المعوقات التي تحد من جذب تلك الاستثمارات سواء على مستوى المحاور الفرعية أو مستوى المقياس العام حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمقياس العام 0.067، والدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط 0.458، فيما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين كل من محوري تنمية الموارد البشرية، وتحسين الأجور

والرضا الوظيفي وبين المعوقات إلا إنها غير دالة إحصائياً، وبناء على ما سبق يتبين عدم تحقق الفرضية الرابعة ، وتحقق فرض العدم الذي ينص على " **لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك الإدارة العليا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدولة الكويت**".

جدول(20) علاقة ارتباط بيرسون بين مقياس " إدراك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وبين المعوقات التي تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المتغير	قيمة معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط
محور حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية	0.152	0.088
محور القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا	0.079	0.378
محور تطوير المناخ التنظيمي	0.104	0.245
محور تنمية الموارد البشرية	- 0.003	0.973
محور تحسين الأجور والرضا الوظيفي	- 0.096	0.284
المتوسط العام للمقياس	0.067	0.458

نتائج الدراسة

1. تشير نتائج الدراسة إلى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة إيجابية في المجالات التالية:

- زيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية الواردة، من خلال زيادة قدرة القطاع الحكومي على تدعيم موارده المالية، وخلق كيانات مالية، وزيادة حجم أصول المشروعات الحكومية، وارتفاع قيمة الإيرادات المتوقعة، والعمل على خفض التكاليف التشغيلية.
- زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا، وخاصة في مجال استخدام التقنيات والنظم التكنولوجية، والارتقاء بمستوى جودة الخدمات الحكومية، والعمل على تطوير التكنولوجية المستخدمة.
- تطوير وإيجاد مناخ تنظيمي يتسم بالإيجابية بين كافة المستويات التنظيمية، بما يساعد على إعادة الهيكلة الوظيفية بما يتناسب مع القدرات الوظيفية واختصاصاتها، وتحقيق العدالة التنظيمية.
- تنمية الموارد البشرية من خلال العمل على استقطاب الكفاءات الفنية والتنظيمية، وتشجيع الموارد البشرية على طرح الأفكار الإبداعية في مجال العمل.

- تحسين الأجور بما يساهم في إحساس الموارد البشرية بتناسب الأجور مع طبيعة المهام الوظيفية المكلفين بها، وتحملهم المسئولية تجاه مهامهم الوظيفية، وبالتالي الشعور بالرضا الوظيفي.

2. تباين مستوى إدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق الترتيب التالي " زيادة القدرة التنافسية وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وزيادة حجم رؤوس الأموال والتدفقات المالية الواردة لدولة الكويت، وتنمية الموارد البشرية، " وتطوير المناخ التنظيمي "، و" تحسين الأجور الرضا الوظيفي ".
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P–01. > value) لإدراك الإدارة العليا في الجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لكل من متغير الفئة العمرية، وسنوات الخبرة، فيما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P–01. > value) لكل من متغير النوع، الجنسية، المؤهل الدراسي، طبيعة الوظيفة.
4. أشارت النتائج إلى أن الفئة الأولى من المعوقات الأكثر تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الكويت تتمثل في: نقص الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية، وصعوبة إجراءات استقدام العمالة الأجنبية لإدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية، تواضع البنية الاساسية لتقنية خدمات الاتصالات مقاربة بالمستويات العالمية المتطورة، عدم ملاءمة بعض اجراءات وآليات استصدار تراخيص المشاريع الاستثمارية الأجنبية، عدم ملائمة المناخ في دولة الكويت، عدم قدرة الموارد البشرية على توطين تكنولوجيا تقنيات النظم المعلوماتية المتطورة على الترتيب.

فيما تمثل الفئة الثانية من المعوقات في: عدم توافر الموارد البشرية بالقدر التي تحتاجه المشروعات الاستثمارية الأجنبية، ضعف الحملات الترويجية للفرص الاستثمارية الأجنبية، في المحافل الدولية، ضعف القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، عدم للشفافية في آليات تطبيق النظم والاجراءات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري الأجنبي، عدم الحيادية في منح الفرص الاستثمارية بين الشركات الاجنبية على الترتيب.

كما تتمثل الفئة الثالثة من المعوقات في: التغيير المستمر للقرارات والانظمة المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي، طول الاجراءات القضائية وضعف فعالية آلية فض المنازعات للشركات الأجنبية، ضعف مواكبة انظمة القطاع المصرفي لمتطلبات الاستثمار الأجنبي، عدم حماية الاستثمارات الأجنبية من التجاوزات التي تحدث من قبل بعض الجهات الحكومية وندرة الاراضي المعدة للفرص الاستثمارية الأجنبية، ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وجهات الاختصاص المعنية بالاستثمار بالقطاع الحكومي، ضعف الالتزام بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية من قبل المحاكم القضائية الكويتية.

5. عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (P. value < .01) بين مقياس مدى إدراك الإدارة العليا بالجهات الحكومية بدولة الكويت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومقياس المعوقات التي تحد من جذب تلك الاستثمارات سواء على مستوى المحاور الفرعية أو مستوى المقياس العام ، فيما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين كل من محوري تنمية الموارد البشرية ، وتحسين الأجور والرضا الوظيفي وبين المعوقات إلا إنها غير دالة إحصائياً.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات للعاملين في المؤسسات المالية الحكومية والمهتمين في مجال الاستثمار:

1. العمل على تحقيق الأثار الإيجابية للاستثمارات الاجنبية المباشر وخاصةً في المجالات التالية " التدفقات النقدية وتوجيها الى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الاقتصادي، توطين ونقل التكنولوجيا، تطوير البيئة التنظيمية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين أجورها.
2. ضرورة وضع سياسات أكثر مرونة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة وعدم اقتصارها على القطاع العقاري الذي يستحوذ على 23 % من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقطاع الفنادق والسياحة " 18.5 % "، وقطاع خدمات الأعمال بقيمة 1.971 مليار دولار بنسبة قدرها 17.6% وقطاع المواد الكيميائية بقيمة قدرها 1.794 مليار دولار بنسبة قدرها 16 %،

وتعد تلك القطاعات الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعادل 76 % من جملة الاستثمارات خلال تلك الفترة.

3. ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري بدولة الكويت من خلال إتاحة العديد من المحفزات التي تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتصميم حملات ترويجية للتعريف بالفرص الاستثمارية الأجنبية المتاحة بدولة الكويت في المحافل الدولية ذات الشأن.
4. ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية والخدمات التي تحتاجها مشروعات الاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال المرافق الأساسية والاتصالات.
5. تذليل الصعوبات التي تعترض إصدار تراخيص المشروعات الاستثمارية، واستقدام العمالة الأجنبية اللازمة لإدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية.
6. تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يساهم بصورة إيجابية في جذب مزيد منها.

المراجع

محمود، نيفين (2023)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة

خلال الفترة 2021-1960"، المجلة العلمية للبحوث ARDL قياسية باستخدام نموذج والدراسات التجارية، جامعة حلوان، (27)(2).

العضاضى، أحمد (2023)، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية،2030 المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (42).

محمد، زيدان (2004)، لاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول " السداسي الثاني"، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر، ص 117 : 148.

آل زيارة، كمال عبد حامد (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر " المنافع والمساوئ "، مجلة آل البيت، جامعة أهل البيت، العدد السابع، ص 71 : 86.

موسى، إبراهيم (2009)، قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع، ص 1 : 19.

السيد، محمد نصر زكي، شلبي (2021)، تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة القانونية، مجلة 16،ع 9.

يوسف، محمد (2019)، هل ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا الصناعية: إجابة من الاقتصاد السعودي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج 227، ع1.

الأغا ، إحسان خليل والاستاذ، محمود حسن (2003)، مقدمة في تصميم البحث التربوي، ط3، مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر، غزة.

العبد، بيوض محمد (2011)، إطروحة ماجستير بعنوان " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دارسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب "، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: http://eco.univ-setif.dz/pmb/opac_css/index.php?lvl=notice_display&id=20356

محمد، نورية عبد (2012)، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة من 1992–2010 ، أطروحة دكتوراه ، "St. Clements University"، متاحة على الرابط : .http://stclements.edu/grad/gradnooria

صالح، عدنان مناتي (2013)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 357 : 378.

خلف، بلاسم جميل (2013)، " الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 47 : 63.

جانقي ، يعقوب علي وبانقا، وعلم الدين عبد الله (2014)، " تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الاقتصادي "، جامعة الخرطوم، كلية إدارة الأعمال، ص 1 : 41: https://www.researchgate.net/institution/University_of_Khartoum/stats

عديلة، مريت سامية، عمر عبده (2015)، " واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث و الأربعون، ص 237 : 266.

الدباس، وفاء عبد الأمير (2006) ، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية " الواقع والطموح "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول (متطلبات

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، 18 /4/ 2006، جامعة الشلف – الجزائر ، ص 269.

قويدري، محمد (2006) ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، 18 /2006/4 ، جامعة الشلف – الجزائر، ص286.

عبا ، علي (2007) ، إدارة الأعمال الدولي ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأول، ص 153.

محمد، طالبي (2009)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (6)، ص 313 : 332.

ضمان، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2002)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة تفصيلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " هيئة عربية دولية "، العدد177، ص 2 : 3.

مبروك، مزيه عبد المقصود (2007)، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 31.

عبد ، محمد عبد العزيز عبد الله (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ص 25 : 29.

عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الاستثمار الدولي ,المكتب العربي الحديث الإسكندرية , الطبعة الثانية، ص 48.

بركات ، هاني ،(2018) ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،(9)، (1).

Bakar, A. H. A., Sinnappan, P., Salim, F. A. A., & Teo, P. C. (2022). Factors influencing foreign direct investment (FDI) location selection: a review of the literature. **International Journal of Academic Research in Business and Social Science**, 12(7).

Kulu, E.; Mensah, S., Sena, P. (2021), "Effects of foreign direct investment on economic growth in Ghana: the role of institutions", **Economics of Development,** Vol. 20, No. 1, pp. 23-34.

Gokmen, O. (2021), "The relationship between foreign direct investment and economic growth: A case of Turkey", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 13, No. 7, pp. 85-97.

E. Borenszteina, J. De Gregorio, J-W. Lee (1998) , How does foreign direct investment affect economic growth, **Journal of International Economics**, 45 (1998) 115–135.

Hussein , M., Ahmed (2009) . Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, **International Review of Business Research Papers** Vol. 5 No. 3 . Pp. 362-376.

Giwa, B. A., George, E. O., Okodua, H., & Adediran, O. S. (2020). Empirical analysis of the effects of foreign direct investment inflows on Nigerian real economic growth: Implications for sustainable development goal-17. **Cogent Social Sciences**, 6(1), 1727621.

Behbehani, Mariam & Al Hallaq, Said Sami (2013), impact of home country outward foreign direct investment on its economic growth: a case of Kuwait, Asian. **Journal of Business and Management Sciences** Vol. 3 No. 03 [19-33].

Malhotra, Bhavya (2014) , foreign direct investment: impact on indian economy, **Global Journal of Business Management and Information Technology**. ISSN 2278-3679 Volume 4, Number 1 (2014), pp. 17-23.

Kunle, Adeleke ; O., Olowe S. ; Oluwafolakemi, Fasesin Oladipo (2014), Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 4, No. 8